الإصلاحات الإقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر

أ.صدوقي يسمينة جامعة سطيف 2.
أ.بلاهدة مديحة جامعة التكوين المتواصل بوزريعة

الملخص

تعد ظاهرة الفقر من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً ، فهي تساهم في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول .والجزائر باعتبارها دولة نامية لم تكن بمنأى عن هذه المشكلة ، فقد تعرضت في نهاية الثمانينات لجملة من الصدمات الداخلية والخارجية، انعكست بحدة على مستوى معيشة السكان وتوسعت معها ظاهرة الفقر، فكانت الاصلاحات الاقتصادية طريقاً في سبيل الخروج من هذه الصدمات.لذلك عملت السلطة على وضع جملة من الاستراتيجيات والسياسات لعلها تتمكن من القضاء النهائي عليها أو الاقلال منها .هذا ماتسعى إلى توضيحه المداخلة .

الكلمات المفتاح :

الاصلاحات الاقتصادية،إقتصاد السوق ، سياسة الاقلال من الفقر ، الأزمة الاقتصادية ، خط الفقر ، التنمية المستدامة.

Le phénomène de la pauvreté parmi les problèmes les plus graves et les plus complexes, ils contribuent à déterminer les caractéristiques générales de toute économie des économies des pays .waldzair en tant que pays en développement étaient pas à l'abri de ce problème, il a été à la fin des années quatre-vingt à une série de chocs internes et externes, reflète fortement sur le niveau de vie de la population et élargie avec le phénomène de la pauvreté, les réformes économiques ont été un moyen pour sortir de cette Autorité Alsdmat.lzlk a travaillé à développer un certain nombre de stratégies et de politiques pour pouvoir peut-être l'élimination définitive ou de minimiser les. Matsay cette intervention pour clarifier.

مقدمة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة ، بالتوسيع من الظاهرة الإجتماعية في المجتمع الواحد إلى ظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى عنية وفقيرة ، وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذا الأفراد مع مراعاة النسبية .

ومع الترويج للعولمة الاقتصادية التي يزعم أصحابها بأنها ستحقق الازدهار والنمو ، تسعى الكثير من الـــدول لمواكبتـــها بشكل أو بآخر ، والجزائر واحدة من هذه الدول كان لزاماً عليها أن تساير هذا النمط من التحول بما يخـــدم مصـــالحها الاستراتيجية ، والاقتصادية للإنتقال من إقتصاد إشتراكي مسير مركزياً إلى إقتصاد ليبرالي يسير وفق مبادئ وأسس إقتصاد السوق .هذا الانتقال تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات إقتصادية جنت من ورائها العديد من المكاسب

- فإلى أي مدى يمكن إعتبار سياسة الإصلاحات الإقتصادية سبيلاً نحو الإقلال من الفقر في الجزائر ؟

المحور الأول: لمحة عامة عن سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الاجراءات خاصة في فترة الثمانينيات بعد أزمة 1986 ، التي أثبتـــت هشاشـــة الاقتصاد الوطني كونه إقتصاداً ريعياً يرتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية[1]، وذلك من أجل معالجة الإختلالات الموجودة وتحسين معدل النمو ، وبالتالي تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق تبني عدة إصلاحات*.

الإصلاحات الإقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر

أولاً : مفهوم الإصلاح الإقتصادي

بصفة عامة يمكن القول أن هناك مستويين أساسيين لمقاربة مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

▪ المستوى الأول: وهو مستوى الاقتصاد السياسي ، أين يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الواسع إذ يندرج ضمن حركة تغيير جذرية شاملة ، تستهدف تقويض أسس النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم بأكمله واستبداله بنظام آخر ، وبهذا المعنى من الأصح الحديث عن عملية انتقال وليس عن مجرد إصلاح محدود .و الحديث عن عملية الانتقال يجرنا بالصرورة إلى تناول تلك المسائل المعقدة للتغيير الاجتماعي ككل ومن ثم تحليل هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمكن في ظله تحقيق الانتقال إلى النظام الجديد .

▪ المستوى الثاني: وهو مستوى السياسة الاقتصادية ، وهنا يأخذ الإصلاح الاقتصادي معناه الضيق – وهو المعنى الشائع الآن والمقصود منه هو إجراء بعض التعديلات في آلية سير النظام الاقتصادي القائم ، من دون المساس بالمبادئ والأسس التي يرتكز عليها. وتكمن هذه التعديلات في مايسمى السياسات الظرفية les politiques conjoncturelles التي تستهدف التأثير على قيم بعض المتغيرات – الأدوات variables instrumentsللسياسة الاقتصادية ، واللجوء إلى مثل هذه السياسات يفرضه بالطبع واقع الأزمات الدورية les crises cycliques التي تعصف بالنظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى.[2]

ولقد حدد البنك الدولي مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه عملية تحتوى على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ، وتشمل عملية إصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي وأيضاً المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة [3] .وحسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الاقتصادي عبارة على وضع سياسات انكماشية تؤدي إلى توفير المواد حتى يكون هذا البلد قادراً على الوفاء بديونه الخارجية وإزالة كافة المعوقات لرفع تنافسية البلد .

ويرى الباحث قدي عبد المجيد أن الإصلاح الاقتصادي عبارة عن الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية ، بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً ، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات تناوله تبعاً لعمق المشكلات والإختلالات القائمة [4].

ثانياً : أهداف الإصلاحات الاقتصادية

هناك عدة عوامل أوجبت الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، حيث تتمثل في : تدني قدرة الاقتصاد الوطني وعدم كفاءته في المنافسة الدولية ، إرتفاع حجم المديونية الخارجية ، تردي المستوى المعيشي للأفراد مع تفاقم معدل البطالة ، تنامي تأثير النخب السياسية ومجموعات الضغط التي دفعت الحكومة إلى تطبيق نهج الإصلاح الاقتصادي .

تتمثل أهداف الإصلاحات الاقتصادية من خلال مختلف الاتفاقيات والبرامج المتبناة من قبل الجزائر، وعلى العموم تتمثل في :

▪ إبرام الجزائر سنة 1994 اتفاق استعداد ائتماني في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي مدته سنة مع صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى: رفع معدل النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم عن طريق خفض تكاليف التصحيح وإعادة توازن ميزان المدفوعات.

▪ برنامج التعديل الهيكلي الخاص بفترة 1995 إلى ماي 1998 ، الذي يهدف إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ، والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي [5] .

▪ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004،حيث تهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدماً العجز الموازي في عصر الاستثمار ، ويعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام ، وهو متمثل أساساً في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر ، مركزاً على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية [6] .

▪ برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 إلى 2009 ، هذا البرنامج مكمل لسياسة الإنعاش الاقتصادي ، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو ، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[7] .

▪ البرنامج الخماسي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 المعروف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي ، وهو عبارة عن إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة ، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن ، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية من سنة 2000، ولايتصمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ، بل يشكل القاعدة والمحرك لرؤية سياسية تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة [8].

ثالثاً : مجالات الإصلاحات الاقتصادية

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% ، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحرقات في سنة 1986 وانخفض سعر الدولار* ، فكان لزاماً على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية [9]، بحيث شملت عدة مجالات تتمثل في :

1- حرير الأسعار : عمدت الدولة من خلال هذه السياسة على إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط عكس السابق ، لكن هذه السياسة اصطدمت بسياسة الدعم المتعلقة بالمنتجات الضرورية. أما القانون رقم 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1986 المتعلق بالأسعار يفرق بين نظامين : نظام الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساساً لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع [10].

وفي سنة 1997 تم إلغاء الدعم عن معظم السلع مما أدى إلى إرتفاع أسعار هذه السلع إلى 100% ، ونظراً للانعكاسات السلبية لتحرير الأسعار على الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف لجأت الحكومة إلى إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية سنة 1992 لمساعدة هذه الفئات .

2- الإصلاحات الضريبية : يقوم هذا الإصلاح على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي والتعامل مع منطق السوق الحر قصد تكييفه مع الواقع الجديد ، وزيادة فعاليته وتمكين المؤسسة التكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق . ففي سنة 1992 أدرج إصلاح جذري للنظام الضريبي الجزائري من خلال إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر أكثر تكيفاً مع واقع المؤسسة بالمقارنة مع النظام السابق.وقد عمل النظام الضريبي الجديد على توسيع الحقل الضريبي ، بحيث أصبح يمس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين ، مع تخفيف العبء الضريبي لكل مكلف [11].

3- إصلاح السياسة المالية : في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق شهد القطاع المالي تعديلات جذرية ، ففي سنة 1987 تم انسحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الاقتصاد ، وفي سنة 1990 تم إصدار القانون رقم 10/90 المؤرخ

في 14 أفريل1990 المتعلق بالنقد والقرض ، الذي كرس أهمية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تنظيم الحركة النقدية وتوجيه ومراقبة القرض ، بالإضافة إلى توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي [12] .

وفي سياق إصلاح نظام الصرف سنة 1990 منحت للشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية ، أما في سنة 1991 تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 100% قصد مواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري ، في حين أنه في سنة 1994 تم تخفيض العملة بحوالي 50% قصد تصحيح قيمتها الحقيقية بما يسمح بتحديدها حسب قوى السوق والتمهيد لقابلية العملة للتحويل [13]. في ظل هذه الظروف أتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف ، وأدت السياسات المالية المتشددة إلى تعزيز استقرار سعر الصرف مما ساعد على انخفاض مستوى التضخم ، وفي أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرناً ، واهم الخطوات المتخذة سنة 1996 إنشاء سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك التجارية ، وفي ديسمبر 1996 اتخذت خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد السماح بإنشاء مكاتب الصرف بالعملة الصعبة لتسهيل للأفراد الحصول على النقد الأجنبي ، وساهمت عملية تحويل الدينار في ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي في ظرف مستقر لسعر الصرف[14].

4- إصلاح السياسة النقدية : خلال الفترة الممتدة مابين سنة 1992 إلى 1993 كانت السياسة النقدية توسعية ، بحيث تهدف إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان للمؤسسات العامة ، مما أدى إلى زيادة السيولة وظهور اختلالات كثيرة في التوازن النقدي إلى غاية سنة 1994، بحيث تم تطبيق إصلاحات واسعة في اتجاه تقييد السياسة النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي ، كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجباري لتطوير الرقابة غير المباشرة للسيولة النقدية .

كماتم ادخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك ، مما أدى إلى امتصاص السيولة الفائضة ، وانخفاض معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 ، ودعم هذا الوضع الاستقرار النقدي بحيث تراجعت تلك النسبة من 17,3% سنة 2002 إلى 11,9 %سنة 2004[15].

5- تحرير التجارة الخارجية : تم إعادة تنظيم التجارة الخارجية عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية ، وفي تجارة الاستيراد هناك التعليمة رقم 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر في ماي 1991 التي تشير إلى أن : " أي شخص مادي أمعنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ماعدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد "[16] .

6- الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص : في سنة 1996 نفذ أول برنامج للخوصصة بمساندة البنك الدولي ، الذي استهدف 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة ، ولتسريع عملية الخوصصة أنشئت 5 شركات قابضة تهتم بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص . وفي نهاية سنة 1997 أعتمد برنامج آخر للخوصصة يركز على المؤسسات العامة الكبرى ، ولإضفاء مرونة على إجراءات تحويل الملكية سمح بإمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العمال في أسهم رأس المال[17].

المحور الثاني : لمحة عامة عن سياسة الإقلال من الفقر في الجزائر

الإصلاحات الإقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر

وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 1986 عاجزة عن مواصلة السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي حماية السكان ودعم قدرتهم الشرائية نتيجة النقص في الموارد المالية البترولية ونتيجة افلاس الخزينة ، وهكذا بدأت بوادر ظاهرة الفقر بالظهور وتفاقمت حدتها وهو ما نحاول معالجته.

أولا: الفقر ....التعريف ومحاولات القياس

1-تعريف الفقر : إن التعريفات الوضعية قد اختلفت باختلاف اتجاهات دراسة الفقر، وفي هذا الأطار هناك ثلاثة اتجاهات هي : الاتجاه الموضوعي ، والاتجاه الاجتماعي ، والاتجاه الذاتي .

فالاتجاه الأول هو الاتجاه المعمول عليه والمأخوذ به في الدراسات الاقتصادية بينما الاتجاهان الآخران لايعول على أي منهما بسبب التعريفات غير المنضبطة للفقر .

فالتعريف الموضوعي للفقر يتمثل : " يعين مستوى محدداً من الدخل أو الإنفاق اللاّزم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللاّزمة للعيش " . وعليه فان هذا الاتجاه يركز على دراسة الفقر اعتماداً على علامات أو مؤشرات ظاهرة واضحة ومتفق عليها ، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المؤشرات ثلاثة هي : مؤشر الدخل ، مؤشر الحاجات الأساسية ، مؤشر القدرة [18].

2-أنواع الفقر : الفقر عدة أنواعمنها

- الفقر المطلق : يكون ذلك متى عجز الفرد عن تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة ، بمعنى أدق فان الفقر المطلق يعنى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى خط الفقر [19] .
- الفقر النسبي : يشير إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي ، فالفقير النسبي لايعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ، ولكن يعني أن دخله قليلاً إذا ما قورن بغيرة داخل مجتمعه ، يتم تبني هذا المفهوم في الدول المتقدمة [20] .

وهناك من يعطي تصنيفات أخرى كالفقر المدقع ، والفقر المؤقت ، والفقر متعدد الأبعاد .....إلخ .

3-خط الفقر ومؤشرات قياسه :يعرف خط الفقر على أنه : الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيراً إذا هبط عنه ، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجاتالاستهلاكية الأساسية المطلوبة ، وهناك خط للفقر المطلق ،وخط للفقر المدقع ، وخط للفقر النسبي ، وخط الفقر القومي ، وخط الفقر الثابت ، وخط فقر الغذاء [21].إن الحاجة الأساسية تتميز بطابع العالمية ، وهذا الأمر يتجاوز الطرح الاقتصادي إلى الطرح المعنوي الذي يركز على تطوير الإنسان بكا أبعاده ، وهذا يتوافق مع مايسميه فرانسو بيرو سنة 1955 أثمان البشر والتي هي : التغذية ، الصحة والتربية [22].

ولما كان الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر ، فانه من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بدرجة أولى في معظم المحاولات التي تسيير في اتجاه قياس ظاهرة الفقر ، وهناك وفقاً لذلك ثلاث مناهج لقياس ظاهرة الفقر هي :

- المنهج الأول يعتمد على تحديد حجم الإستهلاك مع سلع محددة .
- المنهج الثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس الفرد أو الأسرة .

- المنهج الثالث يعتمد على مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الإستهلاك فقط ، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى .

والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة [23].

ثانياً : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر

أظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً في الفترة الممتدة مابين سنة 2007 إلى سنة 2009 ، أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7,5% مقارنة مع نسبة الفترة المسجلة خلال العشرية السوداء التي بلغت ذروتها سنة 1995 بنسبة 22% وانخفضت إلى 17% سنة 1999،في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2008 إلى سنة 2013 كمايبينه الجدول التالي :

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11,1	%9,8	%6.2	%5,55	%5,20	%5,03

الجدول رقم 1 معدلات الفقر في الجزائر (2013/2008)

المصدر : الفقر في الجزائر التصريحات الرسمية وغير الرسمية ، على الرابط الإلكتروني :

http://inslamfin.go-forum.net, le29/12/2013.

وصنفت الدراسة ولاية تيارتكولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في مستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها ، وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية ، والنقص الفادح في ضروريات الحياة حيث جاءت في مقدمة الولايات بنسبة 36% من الأسر الفقيرة ،فيما سجلت ذات النسبة من العائلات الفقيرة في ولايتي تيسمسلت وأدرار لكن بأقل تدهور من ولاية تيارت ، وتمثل هذه الشريحة في غليزان نسبة 32% بينما تصل في كل من وهران ، تيبازة ، المدية وتلمسان 25% . وتعد ولاية الطارف الأغنى بعد أن سجلت بها أقل نسبة 11% ، وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن أي 61% منها تتواجد في الهضاب العليا [24].

وخلصت الدراسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون بـ 9,5% بعدما كان في حدود 8% سنة 2009 ووصل قبل ذلك إلى 9,14% سنة 1995 ، أما فيما يخص الفقر المتقع فان النسبة استقرت عند حدود 5,7% بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3,6% ، كما أكدت الدراسة أيضاً تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار لليوم ، إذ أنهم لايمثلون سوى 2,6% .[25]

ولكن في المقابل أكد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر بالجزائر لاتقل عن 40% ، واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات و الأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر ، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر [26].

بلغ احتياطي الصرف 162,22 مليار دولار سنة 2010 و 182,20 مليار دولار سنة 2011 في حين بلغ حوالي 205 مليار دولار نهاية سنة 2013 مما جعلها تحتل المرتبة 11 عالمياً والثانية عربياً، ويصنف المجلس العالمي للذهب احتياطي

الجزائر المقدر بـــ 173,6طن في المرتبة 22 حسب الدول لسنة 2013 ، كما بلغ الناتج المحلي الخام الجزائري 190مليار دولار بفضل المحروقات . كما أن الميزان التجاري ارتفع إلى 12,3 مليار دولار خلال سنة 2012 .[27]

وانخفاظ نسبة الديون الخارجية من 3,67% سنة 2012 إلى 3,47%سنة 2013 ، مع تحقيق نمـــو اقتصـــادي بنســـبة 4,7%سنة 2012 مقابل نسبة تضخم 5,32%، ومعدل النمو في القطاع غير النفطي 5% خلال 2011 إلى 2012 ، إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني ، ناهيك على تفشي ظاهرة البطالة ، الأميـــة ، تـــدني مستوى المعيشة ، ضعف القدرة الشرائية ، الحرمان في المناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية .....إلخ .

وصنف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2012 الجزائر في المركز 96 من بين 173 بلداً و11 عربياً ، هذا المؤشر الذي تم تحديده من خلال دمج أربعة مؤشرات رئيسية وهي متوسط العمر المتوقع ، محو الأميـــة ، التعلـــيم ومستوى المعيشة.[28]

رغم هذا التحسن الملحوظ الذي نص عليه التقرير إلا أن الواقع الذي نعيشه عكس ذلك ، فكل المؤشرات وعلى رأسهم الفقر في تزايد مستمر ، فالجزائر حققت تحسن كمي و لم تحقق تحسن نوعي ، وفي المحصلة تصنف الجزائر كدولة عنيـــة بثرواتها وفقيرة بوضعها العام.[29]

إن بروز ظاهرة الفقر في الجزائر وإنتشارها تسببت فيه عدة أسباب ، يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

1- الأسباب المباشرة : وتتمثل في كل من

- النو السكاني و البطالة .
- رفع الدعم على المواد الأساسية .
- غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية و ظاهرة الجفاف.

2- الأسباب غير المباشرة : وتتمثل في كل من

- برامج التصحيح الهيكلي .
- ضعف مستوى الادخار والاستثمار.
- الإرهاب.
- الاعتماد على المحروقات في الصادرات .

ثالثاً : سياسة مكافحة الفقر في الجزائر

لقد كانت ظاهرة الفقر الموضوع الأساسي للندوة الوطنية الأولى التي أقيمت سنة 2000 حول مكافحة الفقر والإقصاء تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، الذي أعلن رسمياً أن الشـــغل الشـــاغل لـــه وللحكومة التخفيف من حدة الفقر ، ولإعطاء حوصلة عن الاهتمامات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر سنقوم بتحليل السياسة التي أعتمدت من خلال ذكر مختلف الرسائل المعتمدة والإستراتيجية الوطنية المقامة لمكافحته .

1- وسائل مكافحة الفقر بالجزائر : عملت الدولة من خلال مختلف برامجها على التخفيف من مظاهر الفقر وذلك من خلال:

- السياسة الاجتماعية: حيث تعتبر النفقات الاجتماعية أهم وسائلها وذلك عن طريق أجهـــزة الاعانـــة الاجتماعيـــة ومنظومة الضمان الاجتماعي ، وبرامج إنشاء مناصب شغل والحفاظ عليها .

السنة	2007	2008	2009	2010	2011

الإنفاق العام بقيمة مليون دولار أمريكي	46, 849	66,823	60,360	61 ,130	82,056

الجدول رقم 02 الإنفاق العام 2007/ 2011

المصدر: هدى حمودة إبراهيم ، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، العددان 36– 64 ، صيف خريف 2013 ، ص 210.

▪ السياسة الفلاحية : وذلك من خلال خفض نسب الفوائد المطبقة على المزارعين ، واستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج عن طريق التحويل ، برنامج إعادة التشجير ، وبرنامج التنمية المشتركة .

السنة	2000	2005	2010	2011
الانتاج الزراعي بقيمة مليون دولار	4,600	7,928	13,645	16,106

الجدول رقم03 الانتاج الزراعي في الجزائر

المصدر : هدى حمودة إبراهيم ، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، العددان 36– 64 ، صيف خريف 2013 ، ص 202.

نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالدولار			مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المؤية			
2000	2005	2010	2011	2000	2005	2010	2011
101	241	379	439	8,4	7,7	8,4	7,2

الجدول رقم 04 نصيب الفرد من الناتج الزراعي

المصدر : هدى حمودة إبراهيم ، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، العددان 36– 64 ، صيف خريف 2013 ، ص 202.

▪ سياسة الإسكان : حيث قامت الدولة سنة 1996 بإقرار إستراتيجية وطنية لسكن تستند إلى عدة محاور ، كما قامت بانشاء مؤسستين جديدتين لتغطية الطلب على السكن وهما شركة أعادة التمويل الرهني ، وشركة ضمان القرض العقاري .

▪ سياسة التكوين المهني : انطلاقاً من سنة 1990 تم فتح سوق التكوين المهني للخواص بصفة رسمية ، وتبدوا أهمية هذا القطاع في ارتفاع نسبة التسربات المدرسة والجدول التالي يبن ذلك.

1999			2009		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
%10,2	% 6,9	% 8,6	% 6,8	% 2,9	% 6,8

الجدول رقم 05 معدلات التسربات في مرحلة التعليم الأولى في سنة 1999 و2009

المصدر : : هدى حمودة إبراهيم ، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، العددان 36– 64 ، صيف خريف 2013 ، ص 198.

2- الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر

إن الهدف الرئيسي الذي أقيمت من أجله الندوة الاولى لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000، يكمن في اعتماد استراتيجية تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ، حيث تقوم على تحديد الفقر ومفهومه

بالجزائر ، وتهدف إلى إرساء أسس تنمية إقتصادية مستديمة وتآزر إجتماعي من شأنها القضاء على أسباب إفقار السكان ، وذلك من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسساتية والهيكلية .

ولقد اتسمت المحاور الأربع عشر للاستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات وكذا التدابير ، وتمثلت هذه المحاور أو الاستراتيجيات الفرعية في :

- ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة .
- الاصلاحات الخاصة بالقطاع المالي واتاحة القروض للفئات الفقيرة .
- تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة.
- تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والاقصاء .
- التنمية الريفية عن طريق المشاركة.
- التنمية البشرية " ترقية الأفراد " .
- التوازن بين الجنسين.
- تطوير سوق العمل .
- تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه.
- استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية .
- برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة.
- توفير محيط مؤسساتي واطار قانوني وتنظيمي .
- تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة.
- جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة .

إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات الأربع عشر السابقة الذكر يقتضي تظافر كل الجهود ، ويجب أن تتوفر لكل فرد مكانة في الاقتصاد الجديد من خلال الادماج الاجتماعي * .

المحور الثالث : تداعيات سياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر

جنت الجزائر من سياسة الاصلاح الإقتصادي والاجتماعي العديد من المكاسب ، إلا أن ثمة حائلاً ما أو معوقات أمام الانطلاق في التنمية المتواصلة ، والتحسن المستمر في مستويات المعيشة .

أولاً سياسة الاصلاح الإقتصادي وأثرها على الفقر

في عام 1989اقترح الاقتصادي الأمريكي (جون وليامسون) بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي عشرة وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية صالحة للتطبيق للإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية السابقة من أجل تحقيق تحولها إلى اقتصاد السوق. وقد تبنت الإدارة الأمريكية هذه الوصايا إضافة إلى للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الثلاثة مركزها واشنطن، ولهذا دعي هذا النموذج بـ توافق واشنطن ، وهو يعبر عن جوهر الليبرالية الاقتصادية الجديدة ويمكن تلخيص عناصره الجوهرية في : سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الفردية، وحكومة صغيرة [30].

و سبق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تعاونا في السبعينات من القرن الماضي على تقديم وصفات إلى البلدان النامية ، للإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي. و تقوم السياسة المالية وفقا لتوافق واشنطن وسياسات الليبرالية الاقتصادية

الجديدة على إحداث خفض ملموس في الإنفاق العام ، والابتعاد عن تقديم الإعانات وتحرير السياسة المالية بما يضمن تخفيض الضرائب ، وتحديد أسعار الفائدة وفقا لآليات السوق، وتجميد الأجور، بالإضافة إلى فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها وبالذات تجارة الاستيراد.و قد أدت هذه السياسات في العديد من الدول التي اضطرت إلى اتباعها لأسباب مختلفة إلى المزيد من التدهور في الاقتصاديات الوطنية وإلى المزيد من الفقر والبطالة ، إذ من الواضح أن هذه السياسات في محصلتها هي موالية لفئة من المجتمع وهي الفئة الغنية، في حين أنها تشكل عامل ضغط على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمتوسطة[31].

ونتيجة للآثار الكارثية التي حصلت في العديد من البلدان الاشتراكية النامية والتي أخذت بمبادئ توافق واشنطن، فقد اضطرت المؤسسات المالية والدولية إلى إعادة النظر في مبادئه من خلال الإقرار بالأهمية الحرجة للعدالة الاجتماعية والإنصاف كمحور للتنمية. وقد برز هذا التحول خاصة في تقرير التنمية لعام 2006 الصادر عن البنك الدولي بعنوان " الإنصاف والتنمية " وكذلك في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة الذي تضمنها تقرير التنمية لعام 2004 والمتمثلة في: القضاء على الفقر المدقع والجوع ،تحقيق التعليم الابتدائي الشامل،تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة، تخفيض معدل وفيات الأطفال،تحسين صحة الأمهات،مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى،ضمان استمرارية البيئة،إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[32].

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر وهذا من الإستقلال إلى يومنا هذا ، لقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر ، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في :

- السياسات السعرية .
- سياسات الدخول.
- سياسات الأجور وسوق العمل .

وفي ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي التي عادة ما تتبعها الحكومات بغرض التثبيت الاقتصادي في المدى القصير تأثر هذه السياسات على الفقر بطرق مباشرة أو غير مباشرة .[33]

ثانياً : تقييم الجهود الحكومية للإقلال من الفقر

توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف السياسات والآليات الحكومية للإقلال من الفقر، وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع نسبة منافعها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام حيلتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها .

إن ما يعاب على السياسات والاستراتيجيات التي وضعت لتحقيق التحول إلى اقتصاد السوق هي أنها طغت عليها التدابير التقنية الاستعجالية والأجهزة المؤقتة التي ينسب إليها البعض غياب مخطط رئيسي واضح للإستراتيجية الجديدة للحماية الاجتماعية.[34]لقد ترتب عن برامج التعديل الهيكلي على الصعيد الاجتماعي، ظهور فئة من السكان لا تحميها الآليات التقليدية للحماية الاجتماعية، وهكذا تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية مشاكل البطالة والفقر والإقصاء.

وأمام هذه الوضعية تم اتخاذ تدابير ظرفية في إطار الشبكة الاجتماعية خارج مجال نشاط أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة وذلك في شكل أجهزة مؤقتة. و ما يستخلص من هذه السياسة هي فعاليتها النسبية وبالتالي الفعالية النسبية للمبادئ التي تقوم عليها.و بالمعنى التقني لم تسمح هذه الإجراءات ببروز مرفق عام قادر على تسيير سوق العمل بجميع

أبعادها وتوجيهاتها، كما لم تسمح أيضا بتوحيد إطار الحماية الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مفهوم الخطر وانقطاع الصلة بين الأجر والتضامن الوطني[35].

إن التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في السنوات القادمة والذي بإمكانه توسيع دائرة الفقر ، هو عدم التوازن ما بين نمو السكان النشطين " في سن العمل " ومعدل النمو الاقتصادي المحقق ، والذي يفرض وتيرة جديدة وتوزيع مناسب للنمو وهذا بالنظر إلى المخاطر المتعلقة بـ:

- تفاقم البطالة مقابل قلة الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل.
- نقص التغذية إذا القطاع الزراعي لا يستجيب للحاجيات الجديدة.
- الاضطرابات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب العمل وشروط البسيطة لتحقيق أحلامهم[36].

إن تدهور الوضع الاجتماعي الناجم عن الانتقال إلى اقتصاد السوق، أصبح مستديماً مما يتناقض مع تحسن التوازنات الاقتصادية والمالية ويستوقف السلطات العمومية فيما يخص نجاعة السياسات الاجتماعية وفعاليتها سواء من حيث وسائلها أو أهدافها.

إن البطالة الدائمة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر بشكل واسع وشديد، والانتشار السريع للفوارق العامة، والمتراكمة والموروثة، وظهور مراكز جديد لاتخاذ القرار والمراقبة الاقتصادية تابعة لقواعد السوق ولا تخضع لقانون العمل، وانتشار التشغيل غير الرسمي، كلها عوامل ناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد السوق وانعكاساته على ميدان السياسة الاجتماعية[37].

إن السياسة الاجتماعية في غاياتها الأساسية المتمثلة في الحماية الاجتماعية هي محل نقاش في تقنياتها، ويخشى البعض أن يتم تحريف مبادئها ، ويطغى حاليا التدابير التقنية الاستعجالية والأجهزة المؤقتة والتي ينسب إليها البعض غياب مخطط رئيسي واضح للإستراتيجية الجديدة للحماية الاجتماعية.

إن الحالة الاجتماعية للسكان " الإفقار والبطالة " تؤكد اتجاها حتميا نحو إعادة تحديد السياسة الاجتماعية ، وينجم هذا الاتجاه عن ظاهرة إفقار الطبقات الوسطى وزيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر . أما البطالة فلا يمكن القضاء عليها إلا بفضل النمو أي بالاستثمار وبتدابير التشجع على إنشاء مناصب الشغل لا سيما عن طريق تخفيض الأعباء الاجتماعية ومرونة العمل[38].

ثالثاً: آليات تفعيل سياسات الإقلال من الفقـــــــر

إن عملية صياغة السياسات التجميعية (الكلية) لا بد لها من الاسترشاد بهدف الإقلال من الفقر كمنطلق أساسي، ومن ثم لابد لها من العناية بالاعتبارات التوزيعية في اختيار عناصر مجموع السياسات، بما في ذلك مجموعة سياسات التثبيت ومجموعة برامج التدخلات على المستوى الجزئي للأسر والمجموعات السكانية . على هذا الأساس فإنه من الضروري عند صياغة السياسات التجميعية (الكلية) الاهتداء بعدد من التوجيهات [39]التي يمكن تلخيص أهمها في ما يلي :

- اختيار سياسات التثبيت الاقتصادي التجميعي التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية التجميعية بأقل تكلفة للقطاعات السكانية. إذ من الملاحظ أن سياسة التثبيت الاقتصادي عادة ما يتم صياغتها للتعامل مع ظاهرة العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، وأهم المبادئ التي يجب مراعاتها في صياغة السياساتي :

- اختيار المدى الزمني لتحقيق أهداف السياسات (المدى الزمني القصير المقابل للعلاج بالصدمة إلى المدى الطويل المتوافق مع متطلبات التنمية) .

- النمط الزمني لتتابع تطبيق السياسات، والفترات الزمنية المناسبة لإنعاش الاقتصاد، من خلال سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر مرونة.

▪ جعل الخدمات العامة تعمل لصالح الفقراء والتأكد من أن السياسة المالية تقوم بحماية بنود الإنفاق العام التي تعنى بالفقراء، وأن الخدمات العامة يتم تقديمها بواسطة مؤسسات كفئة وذات تغطية واسعة تشمل كل الشرائح السكانية.

▪ تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة واقتدار ودون مزاحمة من الميسورين في المجتمع.

▪ تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي.

▪ تأسيس آليات لتوفير المعلومات والإحصائيات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة وقعها على الفقراء.

▪ تأسيس شبكات للتكفل الاجتماعي في أوقات الأزمات، إذ أن الفقراء يتعرضون أكثر من غيرهم للمعاناة بالأزمات، ومن ثم فإن تأسيس الشبكات الجديدة وتدعيم القائم منها يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات.

▪ صياغة برامج للتحويلات النقدية والعينية كلما كان ذلك مطلوبا ، وتهدف هذه البرامج إلى تغطية أولئك غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخل، وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم، وتشمل المنح الدراسية للتلاميذ المتمدرسين، وأنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة، وتوفير الائتمان للأسر الفقيرة في أوقات الشدة، حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استرداد هذه الأصول إذا ما تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك[40].

خاتـــمة

كانت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من الجزائر رداً موضوعياً للاختلافات في المنظومة الاقتصادية السابقة ، حيث تمكنت بواسطتها من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986 ، والتي بلغت ذروتها سنة 2003 بـ معدل نمو يفوق 6,8% ، ولتدعيم الإصلاحات الاقتصادية يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة .

ومن الآثار السلبية لهذه الإصلاحاتانعكاسها على المستوى المعيشي للسكان ، حيث انخفض مستوى مداخيلهم بشدة و لم يتمكنوا من انتهاز فرص الربح التي أتاحها اقتصاد السوق ، لذلك اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات للحد من توسع الظاهرة ، إلا أن هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى المتوسط ، أما القضاء عليه على المدى البعيد فلن يتم إلا بتهيئة الظروف المناسبة ، ولتدارك هذا الوضع نقترح مايلي :

▪ تبني الدولة لسياسات تخمل في طياتها أساليب لمواجهة الفقر ، من خلال مخطط شامل طويل الأجل يعمل على تنمية القطاعات (الصحة ، التعليم ، الأسكان ، التشغيل .....إلخ) بشكل متوازن ومتكامل .

▪ تبني الدولة سياسات تكفل الحد من الفقر ، من خلال مخطط تنمية فعال أساسه تنمية الفرد ومتطلباته اقتصاديا و اجتماعيا وثقافياً وحتى سياسياً .

▪ لابد من وضع خط فقر محدد وواقعي ، يساهم في قياس ظاهرة الفقر ويسمح بوضع سياسات لمكافحته في الجزائر .

▪ اتخاذ اجراءات مستعجلة لسياسة تنموية مستديمة في جميع القطاعات والميادين.

الإصلاحات الإقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر

- تنسيق العمل بين الهيئات الاجتماعية والدينية والمحلية لحصر الفئات المحرومة وإحصائها وهذا لضمان استفادتها من السياسة الاجتماعية للدولة، مع تكثيف الرقابة لضمان المساعدة لمستحقيها، فالعدالة والمساواة شرط لحدوث الفعالية في السياسة الاجتماعية للدولة.

الهوامش والإحالات :

[1]Rabah bettahar ,le partenariat et la relance des investissements, éditions bettahar ,(Algérie) ,1992,p 16

[*]تشمل هذه الإصلاحات : الإصلاحات التي قامت بها الحكومة ، ثم الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

[2] عبد الله مولة ، إشكالية الإطار المرجعي للإصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، يومي 21/20 أفريل 2004 ، المركز الجامعي بشار ، ص 03 .

[3] ناصر عبد الناصر ،سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق (سوريا) ، 2001 ، ص 49.

[4] ناصر مراد ،(الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، العدد02 ، سنة 2010، ص 134.

[5] صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية ، يومي 21/20 أفريل 2004 ، المركز الجامعي بشار ، ص 05.

[6] زكريا مسعودي ، سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائرمنذ 2001 ، الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف ، ص 03.

[7] عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (الجزائر) ، دون سنة النشر ، ص 13.

[8] للمزيد من التفصيل ارجع إلى:

-service de premier, annexe a la déclaration de politique générale,16 /10/2010, pp 42-45.

- محمد مسعي ، (سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو) ، مجلة الباحث، العدد 10 ، سنة 2012 ، ص 147.

[*]نتج عن هذه الأزمة عدة إختلالات على مستوى ميزان المدفوعات ، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين ، بسبب تقليص موارد الدولة من عائد الصادرات ، كانعكاس مباشر لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

[9] بلعزوز بنعلي و عاشور كتوش ، (دراسة لتقييم انعكاسالإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية)، ____ ، ____ ، ____ ، ص 04.

[10] صالح مفتاح ، المرجع السابق الذكر ، ص 06.

[11] ناصر مراد ، المرجع السابق الذكر ، ص 144.

[12] للمزيد من التفصيل حول ذلك :

- الجيلالي عجة ، (الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال) ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، العدد 02 ، سنة 2009 ، ص ص 87-137 .

[13] كريم النشاشيبي وآخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 115.

[14] ناصر مراد ، المرجع السابق الذكر ، ص 145.

[15] نفس المرجع .

[16]hocine benissad , la réformeéconomique en algèrie,opu, (Algérie) , 1991, p 74.

[17] ناصر مراد ، المرجع السابق الذكر ، ص 146 .

[18] الطيب لحليح ومحمد حصاص ، (الفقر .....التعريف ومحاولات القياس) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 07 ، جـــوان 2010 ، ص ص 167-172 .

[19] مختار عريس ،(قيـــاس الفقـــر ومختلـــف مقاربتـــه في الجزائـــر) ، مقـــال علـــى الـــرابط التـــالي : fille ///f / nouveau% 20dossier/418.q9pjhcv5nim

[20]الطيب لحليح ومحمد حصاص ، المرجع السابق الذكر ، ص 174.

[21] مركز الإنتاج الإعلامي ، مكافحة الفقر ، سلسلة دراسات ، جامعة الملك عبد العزيز (السعودية) ، الإصدار 13 ، 2005 ، ص ص 19-52.

[22] blandine destremau et pierre salama,mesure et demesure de la pauvrete, ed puf , lere ed, (paris), 2002, p 71.

[23] سامية قطوش ، معظلة الفقر : أثارها ومظاهرها ، ـــــــــــــــــ ، ـــــــــــــــــ ، ـــــــــــــــــ، ص 02

[24] حاج قويد قورين ،(ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالـــة والتضـــخم)، الأكاديميـــة للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 12 ، جوان 2014 ، ص 19 .

[25] عبد المالك حداد ، أي مستقبل للفقراء في الجزائر ، على الرابط الالكتروني التالي:

http:, consultè le 01/08/2013//www.chihab.net/modules.

[26] حاج قويد قورين ، المرجع السابق الذكر ، ص 19.

[27] التقرير السنوي لعام 2012 حول التطور الاقتصادي والمالي بالجزائر .

[28] تقرير التنمية البشرية 2011 ، الصادر عن الأمم المتحدة .

[29] حاج قويد قورين ، المرجع السابق الذكر ، ص 20.

[*] إن هذه الاستراتيجيات وضعتها الأسرة الدولية سنة 1995 في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، حيث حظيت هذه الأخيرة بموافقة جميع البلدان في الجمعية العمومية الخامسة والخمسون للأمم المتحدة سنة 2000 ، التي تهدف إلى تقليص الجوع والفقر المدقع بنسبة النصف بحلول 2015 ، إضافة إلى تحسين مجموعة أساسية من المؤشرات التنموية .للمزيد من التفصيل إرجع إلى :

- إيزابيل أورتيز ،(تقليص الفقر)، على الرابط التالي: http // www.journalismtraining.net.

[30] منصوري الزين ، تداعيات سياسة الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر ، ـــــــــــــــــ ، ـــــــــــــــــ ، ، ص 03.

[31] نفس المرجع .

[32] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2004 ، واشنطن ، ص 02 .

[33] علي عبد القادر علي ، (تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربيـــة) ، مجلـــة التـــــمويل والتنميـــة والسياســـات الإقتصادية ، العـــــدد 02 ،سبتمبر 2003 ، ص 09.

[34] منصوري الزين ، المرجع السابق الذكر ، ص 11.

[35] نفس المرجع .

[36]نفس المرجع، ص 12 .

[37]نفس المرجع.

[38] نفس المرجع ، ص ص 13- 14.

[39] علي عبد القادر علي ، المرجع السابق الذكر ، ص 16.

[40] منصوري الزين ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 14- 17.